article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 ديسمبر حتى 31 ديسمبر 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في ديسمبر 2024

لم تتوقف الملاحقات الأمنية من طرف السلطات المصرية بحق المواطنين خلال شهر ديسمبر من العام 2024، فشهد الشهر إحالات عديدة للمحاكمة الجنائية بحق العديد من المتهمين السياسيين للمحاكمة؛ إما بعد سنوات من الحبس الاحتياطي أو تدويرًا لمحكوم عليهم/ن بالفعل على ذمة قضايا جديدة. فعلى سبيل المثال؛ تم إحالة السياسي والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية عبد المنعم أبو الفتوح، للتحقيق على ذمة قضية جديدة، كما تمت إحالة كل من إسراء الروبي، هدى عبد المنعم، أحمد الحلو وأحمد الطنوبي، وغيرهم إلى المحاكمة الجنائية التي تفتقد أدنى قواعد المحاكمة العادلة والمنصفة.

فيما استمرت جلسات مجلس النواب بخصوص مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد. ففي 17 ديسمبر، وافق مجلس النواب على مشروع قانون الإجراءات الجنائية من حيث المبدأ، رغم الانتقادات المتلاحقة من الحقوقيين ومن نقابة الصحفيين التي أعدت ورقة وأرسلت تعليقات لمجلس النواب على النصوص التي تنتقص من حقوق المواطنين خلال مرحلة القبض والتحقيق والمحاكمات، مع هذا رفض مجلس النواب دعوات إرجاء المناقشات لحين عقد حوار مجتمعي موسع، بحجة أن المناقشات امتدت على مدار اثني عشر جلسة عامة وهي سابقة لم تتكرر في أي مشروع آخر، غافلاً عن الأهمية الحيوية لقانون الإجراءات الجنائية الذي يعد المرفق الأساسي للعدالة الجنائية في البلاد.

وعلى صعيد الاحكام القضائية، ففي 14 ديسمبر 2024، أصدرت محكمة الجنايات العسكرية بالإسماعيلية حكمًا بالسجن على 62 مدنيًا من سكان محافظة شمال سيناء، في القضية رقم 80 لسنة 2023، وتراوحت الأحكام بين ثلاث وعشرة سنوات، وشملت شخصيات بارزة مثل الشيخ صابر حماد الصياح، أحد رموز قبيلة "الرميلات"، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، ونجليه "عبد الرحمن" و"يوسف" اللذين حُكم عليهما بالسجن عشر وثلاث سنوات على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الأحكام حبس 11 شخصًا آخرين لمدة سبع سنوات، وحبس 41 شخصًا لمدة ثلاث سنوات، وأحكام غيابية بالسجن عشر سنوات على سبعة متهمين، من بينهم الصحفيان البارزان حسين القيم (صحفي بجريدة الوطن) وعبد القادر مبارك (عضو نقابة الصحفيين)، وبعد الحكم وتصديق المجلس العسكري عليه، أصدر رئيس الجمهورية قرارًا بالعفو الرئاسي عن المتهمين.

تعود جذور القضية إلى أغسطس 2023، عندما نظم أهالي رفح اعتصامًا مفتوحًا للمطالبة بحقهم في العودة إلى أراضيهم التي هُجّروا منها قسريًا خلال العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من وعود قائد الجيش الثاني الميداني بترتيب عودتهم بحلول أكتوبر 2023، إلا أن السلطات لم تلتزم بهذه التعهدات. وفي 23 أكتوبر 2023، تجددت الاحتجاجات السلمية في مناطق بالقرب من قرى الوفاق والمهدية وقرية الزوارعة، ما أدى إلى تدخل قوات الجيش لفض المظاهرات بالقوة واعتقال العديد من المحتجين.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية ديسمبر 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر ديسمبر 2024 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف أربعة وقائع وفاة داخل مراكز الاحتجاز. أولها؛ بحق الضحية محمد عز الدين، وهو مهندس مدني يبلغ من العمر 58 عامًا، وتوفي وهو بحوزة الأمن الوطني بعد القبض عليه من منزله في 30 نوفمبر 2024، واختفاؤه لمدة يوم كامل قبل ظهوره أمام نيابة هيا صباح الأحد 1 ديسمبر، حيث تقرر نقله إلى مركز شرطة الحسينية؛ إلا أن وفاته حدثت أثناء احتجازه داخل مقر الأمن الوطني، حيث كان «عز الدين» يعاني من مرض السكري، ما يتطلب تناول جرعات منتظمة من الأنسولين؛ إلا أن السلطات الأمنية تجاهلت حالته الصحية واحتجزته لمدة يومين دون توفير الرعاية الطبية اللازمة، ما أدى إلى تدهور حالته بشكل مأساوي انتهاء بوفاته.

وبنفس التاريخ، وفي مقر آخر؛ وهو سجن المنيا، رصدت منظماتنا وفاة المحتجز السياسي، فضل سليم محمود (64 عامًا)، جراء تدهور حالته الصحية بسبب تعرضه لتعذيب وانتهاكات بدنية ونفسية جسيمة على مدار ثلاث سنوات مضت، ما أدى إلى تدهور صحته بشكل كبير انتهت بوفاته داخل سجن المنيا.

وفي 9 ديسمبر، رصدنا وفاة المحتجز خالد إبراهيم محمد (64 عامًا)، بعد تعرضه لجلطة دماغية قبل عشرة أيام من الوفاة نُقل على إثرها إلى أحد مستشفيات محافظة الإسكندرية، حيث فارق الحياة، وكانت قوات الأمن المصرية ألقت القبض على "محمد" في عام 2014، واحتجزته على ذمة القضية المعروفة إعلاميًا باسم قضية «مجمع محاكم الإسماعيلية»، وظل يعاني من سوء أوضاع الاحتجاز والحرمان من الرعاية الصحية فقد على إثرهم حياته.

وأخيرًا، رصدنا وفاة المحتجز عبد الفتاح عبد العظيم عبد الفتاح عطية (70 عامًا)، داخل مركز بدر للإصلاح والتأهيل (بدر 3)، يوم 16 ديسمبر 2024؛ نتيجة تدهور حالته الصحية الحادة والمتفاقمة، وبهذا بلغ ضحايا الوفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية خلال عام 2024 خمسون ضحية.

وفي سياق سوء أوضاع الاحتجاز، رصدنا استمرار الحرمان العمدي من الرعاية الصحية بحق المحام الحقوقي إبراهيم متولي، والمحبوس احتياطيًا منذ سنوات على ذمة قضايا عدة تم تدويره على ذمتها، على الرغم من تدهور حالته الصحية ومعاناته من تضخم حاد في البروستاتا وطلبه وأسرته مرارًا إجراء جراحة ضرورية وعاجلة له على نفقتهم الشخصية، وما زالت السلطات تتعنت في الاستجابة لهذا المطلب. كما قررت السلطات تغريب المحام الحقوقي عكاشة محمد عبد الله، تعسفيًا إلى سجن وادي النطرون 440 لتزيد معاناة أسرته في زيارته، في خطوة تهدف إلى تعقيد أوضاع المعتقلين السياسيين وأسرهم في ظل أزمة اقتصادية طاحنة.

ومن سجن الوادي الجديد، رصدنا استغاثات مروعة عن الأوضاع داخل السجن، حيث يعاني السجناء من ظروف إنسانية شديدة السوء. تُعرف الغرف الضيقة، التي لا تكفي إلا لخمسة أشخاص على الأكثر، بكونها مكتظة بما يزيد عن 60 فردًا، ما يضطر بعضهم إلى الوقوف بينما يحاول الآخرون النوم. في هذه الغرف، التي تُسمى «المصفحة»، لا توجد مرافق صحية صالحة للاستخدام؛ إذ يضطر السجناء لقضاء حاجتهم في ممر مشترك أمام أعين الجميع، بما في ذلك المخبرين والضباط، كما اشتكي السجناء من البيئة داخل السجن التي تُعد غير صالحة للعيش، مع انتشار القمل والبق والبراغيث بشكل يجعل الحياة اليومية لا تطاق. يُسمح للسجناء باستخدام المرافق الصحية في مواعيد محددة فقط، وبشروط مهينة تنتهك أدنى معايير الكرامة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض السجناء للإهانة بشكل يومي، بما في ذلك الضرب والتعذيب، ما أدى إلى وفاة العديد منهم نتيجة الإهمال الطبي.

كما رصدنا رسالة استغاثة من استخدام زنازين التأديب كوسيلة عقابية قاسية ضد المعتقلين السياسيين. هذه الزنازين، التي لا تتعدى مساحتها مترين مربعين، تفتقر للإضاءة ويُحتجز فيها السجناء بملابسهم الداخلية فقط، دون أي وسائل للتدفئة أو ستر، ما يؤدي إلى معاناة بدنية ونفسية شديدة. ويُسمح للمحتجزين بدخول الحمام والاستحمام لدقائق قليلة يوميًا، كما تُقدم لهم كميات ضئيلة من الطعام والماء، ويتم احتجاز المعتقلين في زنازين التأديب لفترات طويلة قد تصل إلى ستة أشهر، مع حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

كما نقلت منظماتنا عن زوجة الناشط السياسي محمد عادل، إضرابه عن الطعام - ومؤخرًا المياه- منذ 25 ديسمبر، احتجاجًا على التنكيل الذي يتعرض له من قبل إدارة سجن جمصة، ومنعه للمرة الثانية من أداء امتحاناته الجامعية في دبلوم القانون بجامعة المنصورة، على الرغم من أن إدارة الجامعة - وللمرة الثانية-، قامت باتخاذ جميع الإجراءات القانونية المتبعة، وأرسلت لجنة مختصة إلى السجن وفقًا للائحة مصلحة السجون والقوانين المنظمة لذلك، وذلك وسط أنباء تفيد بإمكانية تغريبه إلى سجنًا آخر.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR